مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية
تصدر عن جامعة بني وليد – ليبيا
Website: https://jhas-bwu.com/index.php/bwjhas/index
المجلد التاسع، العدد الثالث الصفحات (123-148) 2024م

أثر تغير النفقات العامة على التضخم
دراسة الحالة الليبية خلال الفترة (1990-2022)

أ. سامي عامر الجبو
قسم الاقتصاد ،كلية التجارة ، جامعة الزيتونة ، ليبيا
saamealjboo@gmail.com

The effect of changing public expenditures on inflation
Study of the Libyan case during the period (1990-2022)

Saame Amer AlJboo
Department of Economics – Faculty of Commerce – Al-Zaytouna University – Libya

تاريخ الاستلام:20-07-2024 تاريخ القبول: 07-08-2024 تاريخ النشر: 01-09-2024

الملخص:

تهدف الدراسة إلى تحليل تطورات نفقات الموازنة العامة ومعدل التضخم في ليبيا خلال الفترة قيد البحث وقياس أثر النفقات العامة على التضخم في الاقتصاد الليبي من خلال استخدام النموذج الاحصائي المناسب خلال الفترة من 1990 حتى2022م. ولهذا تم تقدير الانحدار الذاتي بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (Autoregressive Distributed Lag: ARDL) وحيث أوضحت نتائج اختبار التكامل المشترك ان المتغير التابع يرتبط بعلاقة توازنية طويلة الأجل بالمتغيرات المستقلة. كما بينت نتائج اختبار العلاقة السببية بأسلوب Toda and Yamamoto (1995) عدم وجود علاقة سببية في الاتجاهين بين متغير الانفاق العام (النفقات التحويلية LGTE ـ النفقات الإدارية LGAE – النفقات الاستثمارية LGIE) ومتغير التضخم LCPI أي أن التغيرات التي تحدث في الانفاق العام لا تفسر التغيرات التي تحدث في متغير التضخم وأن التغيرات التي تحدث في متغير التضخم لا تفسر التغيرات التي تحدث في متغير الانفاق العام.

الكلمات الدالة: النفقات، الموازنة العامة، التضخم، الانفاق العام، اختبار السببية.

Abstract

The study aims to analyze developments in public budget expenditures and the inflation rate in Libya during the period under study and to measure the impact of public expenditures on inflation in the Libyan economy by using the appropriate statistical model during the period from 1990 to 2020 AD. For this reason, autoregression was estimated

based on the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model, and the results of the Cointegration test showed that the dependent variable is linked to a long-term equilibrium relationship with the independent variables. The results of the causal relationship test in the style of Toda and Yamamoto (1995) were also shown. There is no causal relationship in both directions between the public spending variable (Transfer Expenditures LGTE - Administrative Expenditures LGAE - Investment Expenditures LGIE) and the inflation variable LCPI, meaning that the changes that occur in public spending do not explain the changes that occur in the inflation variable and that the changes that occur in the inflation variable do not Explains the changes that occur in the public spending variable.

Keywords: Expenditures, general budget, inflation, public spending, causality test.

المقدمة

تعد النفقات العامة من أبرز ادوات السياسة المالية الرئيسية والتي تقوم الدولة باستخدامها كأداة لغرض تحقيق اهدافها وعلى مختلف الاصعدة والمجالات الاقتصادية والمالية، ان لتنوع مجالات تدخل الدولة في الانشطة الاقتصادية كان له دور كبير في تطور مفهوم النفقات العامة، فمن خلالها يمكن للدولة ان تؤثر في مستوى النشاط الاقتصادي وبالتالي يمكنها ان تترك اثرا بالغا على مستوى الطلب الكلي والذي عن طريقها يمكن ان تعمل على معالجة المشاكل الاقتصادية. ان النفقات العامة تشتمل على كل ما تدفعه الدولة وبمختلف هيئاتها من نفقات نقدية لغرض الحصول على الموارد اللازمة بهدف القيام بالخدمات المشبعة للحاجات العامة. لقد كان للتقلبات الاقتصادية الاثر البالغ في تغير مسار النشاط الاقتصادي، اذ ان من أبرز الاهداف التي كان يسعى الى تحقيقها القائمين على وضع السياسة الاقتصادية هو مسالة تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي ومحاولة تدخل الحكومة في الشؤون الاقتصادية واستخدام وسائل واساليب في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومن اهم هذه الوسائل هو سياسة الانفاق العام. ففي الآونة الاخيرة نرى بان هناك زيادة كبيرة في حجم الاهتمام بدراسة نظريات الانفاق العام وتعاظم دور الدولة وتوسع سلطتها بالإضافة الى زيادة حجم تدخلها في الحياة الاقتصادية و ذلك تبعا إلى كونها الأداة التي تستخدمها الدولة عن طريق سياستها الاقتصادية لغرض تحقيق أهدافها الأساسية التي تسعى إليها فهي تعكس كافة جوانب الانشطة العامة وكيفية تمويلها و لذلك نرى أن نظرية النفقات العامة قد شهدت تطورا يشابه التطور الذي لحق بدور الدولة لذا نرى بان الحكومة تلعب دورا مهما واساسيا في الحياة الاقتصادية للشعوب اذ انها تقوم بوضع الحلول للمشاكل الاقتصادية المتفشية بالمجتمع ثم يتم معالجة ذلك عن طريق التدخل في السياسة الإنفاقية والذي يندرج التضخم كواحد من اهم تلك المشاكل التي يعاني منه اغلب اقتصاديات العالم والدول النامية بصورة خاصة.

المشكلة البحثية:

تعتبر النفقات العامة أداة هامة من أدوات السياسة المالية، وفي إطار إدارة الدولة للطلب الكلي لتحقيق التنمية الاقتصادية، العدالة الاجتماعية وبالتالي المساهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، تحاول المحافظة على مستويات مقبولة للأسعار، حيث يمكن لصانعي القرار التنسيق بين سياسة النفقات العامة والسياسة النقدية لتجنب مخاطر تغذية

التضخم، فمستويات مرتفعة من الأسعار تؤثر سلبا على النمو الاقتصادي، وتشوه المعطيات الاقتصادية التي تبنى على أساسها الخطط التنموية والقرارات الاستثمارية الهامة، كما تتآكل مداخيل الثابتة، مثل الموظفين والمتقاعدين والدائنين، وتسود حالة من عدم الاستقرار في الأسواق.

ولذلك فإن السؤال الرئيسي الذي تطرحه هذه الدراسة هو: ما هو أثر تغير النفقات العامة على التضخم في الاقتصادي الليبي؟

فرضية الدراسة:

ستحاول الدراسة الاجابة على تساؤلات مشكلة البحث من خلال التحقق من الفرضية التالية

- عدم وجود علاقة سببية بين النفقات العامة ومعدل التضخم.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

- تحليل تطورات نفقات الموازنة العامة ومعدل التضخم في ليبيا خلال الفترة قيد البحث.
- قياس أثر النفقات العامة على التضخم في الاقتصاد الليبي من خلال استخدام النموذج الاحصائي المناسب.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها محاولة لإثراء الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالموضوع كما أنها محاولة لإثارة العديد من النقاط والتساؤلات أمام الباحثين للبحث والدراسة كما يمكن الاستفادة من نتائجها في رسم العديد من السياسات الاقتصادية ذات العلاقة.

منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في جمع وتصنيف وتبويب البيانات ووصف المتغيرات وتحليل المؤشرات ذات العلاقة بالموضوع، وعلى منهج التحليل الكمي (القياسي) في تقدير وتحليل أثر تغير النفقات العامة على التضخم.

تقسيمات الدراسة

بالإضافة إلى المبحث التمهيدي الذي يحوي المشكلة البحثية وأهداف الدراسة وأهميتها وفرضياتها والمنهج الذي اتبع في التحليل ستشتمل هذه الدراسة على أربع مباحث خصص الأول منها لاستعراض الأدبيات المتعلقة بالموضوع، بينما سيفرد الثاني لاستعراض التطورات التي حدثت على نفقات الموازنة العامة ومعدل التضخم في الاقتصاد الليبي، بينما سيخصص الثالث لقياس وتحليل أثر تغير النفقات العامة على التضخم في الاقتصادي الليبي في حين سيفرد الرابع لاستعراض النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها.

الدراسات السابقة:

- دراسة ولد حام وولد ميني (2023) بعنوان أثر الانفاق العمومي (الجاري والرأسمالي) على التضخم في موريتانيا خلال الفترة 1987-2020.

قامت هذه الورقة بدراسة أثر الإنفاق العمومي على التضخم في موريتانيا خلال الفترة 1987 . 2020.اعتمدت على منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL من أجل تقدير هذا الأثر، بيانات الدراسة تم الحصول عليها

من مصادر مختلفة: المكتب الوطني للإحصاء والبنك المركزي الموريتانيين إضافة إلى البنك الدولي .بينت نتائج الدراسة أن هناك علاقة طردية بين الإنفاق الجاري ومعدل التضخم في الأمدين الطويل والقصير، أما الانفاق الرأسمالي فإن له تأثير سالب على معدل التضخم في الأمدين، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية.

–دراسة هنيدة وتلي (2022) بعنوان دراسة قياسية لأثر التضخم على الموازنة العامة في الجزائر باستخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي VAR خلال الفترة (1990–2020)

استهدفت هذه الدراسة اختبار العالقة بين عجز الموازنة العامة وظاهرة التضخم الجزائر (دراسة قياسية) خلال الفترة (1990–2020)، تم ذلك باستخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي بعد التأكد من استقرارية كل السلاسل وبالاستعانة ب Eviews 12تم بناء نموذج قياسي لكل متغير والتطرق للتحليل الهيكلي لنموذجين المقدرين بطريقة MCO ومن ثم مناقشة وتحليل النتائج المتحصل عليها، كما تبين من اختبار سببية غرانجر عدم وجود عالقة سببية المتغيرين معدل التضخم وعجز الموازنة العامة وهذا ما يتوافق تماما مع النظرية الاقتصادية

– دراسة Chioma & Ekpenyong (2020) بعنوان الإنفاق الحكومي والتضخم في نيجيريا

تم توضيح تأثير الإنفاق الحكومي على مستويات التضخم في نيجيريا بين عامي 1999 و2019 في هذه الورقة. تم الحصول على بيانات الدراسة من النشرة الإحصائية CBN وتم استخدام نموذج الانحدار الذاتي الموزع كأداة تحليلية رئيسية.

تم التوصل إلى وجود علاقة طويلة المدى بين متغيرات هذه الدراسة باستخدام اختبار .ARDL Boundsوكشفت النتيجة أيضًا عن وجود علاقة إيجابية ولكن غير مهمة بين الإنفاق الحكومي ومعدل التضخم على المدى القصير. علاوة على ذلك، على المدى الطويل، فإن الإنفاق الحكومي له معدل تضخم سلبي وهو ذو دلالة إحصائية.

عرض النقود سلبي وغير ذو دلالة إحصائية مع معدل التضخم على المدى القصير. وعلى المدى الطويل، فإن عرض النقود له علاقة إيجابية وهامة مع معدل التضخم. وارتبط الناتج المحلي الإجمالي سلبا بمعدل التضخم في المدى القصير والطويل. كما أثر سعر الصرف على معدل التضخم سلباً وكبيراً على المدى القصير، وإيجابياً وكبيراً على المدى الطويل. وقد أثر الطلب المتزايد للسكان على معدل التضخم بشكل إيجابي وكبير على المدى القصير والطويل. وارتبط الاستثمار ارتباطا إيجابيا بمعدل التضخم ولكنه لم يكن كبيرا على المدى القصير ولكن العلاقة كانت سلبية ومعنوية على المدى الطويل. ولذلك أوصت الدراسة، من بين أمور أخرى، بأن تمارس الحكومة السلطة التقديرية في الإنفاق من أجل التحقق من معدل التضخم. ويمكن القيام بذلك عن طريق توجيه الإنفاق إلى الأنشطة الإنتاجية التي من شأنها تخفيف أثر معدل التضخم بدلا من تفاقمه.

– دراسة الخطيب، عبد الرحمن (2018) بعنوان أثر السياسة المالية على التضخم في السودان خلال الفترة (1984–2014م)

تناول هذا البحث أثار السياسة المالية علي التضخم في السودان خلال الفترة من (1984– 2014م) ، وتمثلت مشكلة البحث في ما مدي فعالية السياسة المالية في السودان للحد من معدلات التضخم العالية خلال فترة البحث وتلافي الآثار الاقتصادية لهذه الظاهر ، لذلك حاول البحث معرفة أثر كل من الموازنة العامة والنفقات العامة والإيرادات العامة على التضخم مع تحديد هذه العلاقة بين هذه المتغيرات وبين التضخم ودلالتها إحصائياً خلال الفترة

(1984–2014م) ومن أهم أهدف البحث التعرف علي السياسة المالية وأهدافها وأدواتها وأثارها الاقتصادية ، والتعرف علي التضخم وماهية أنواعه وأسبابه وأثاره وطرق علاجه، وافتراض البحث أن هنالك علاقة بين عجز الموازنة والتضخم وأن هنالك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الإيرادات العامة والتضخم وأن هنالك علاقة إحصائية بين الإنفاق العام والتضخم ، وأتبع الباحث المنهج الوصفي والمنهج التحليلي الإحصائي لتقدير دالة النموذج ، وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) عبر برنامج عرض الاقتصاد القياسي Econometrics) (Eviews) (Viewsكما استخدم البحث معادلة الاتجاه العام لكل من عجز الموازنة العامة و والنفقات العامة والإيرادات العامة وأثرها على التضخم، كما أن هذه المؤشرات تؤثر بدرجة كبيرة على التضخم حيث أن 73% من التغيرات التي تحدث في التضخم يرجع السبب فيها إلي التغير الذي تحدثه المتغيرات وهي عجز الموازنة العامة و والنفقات العامة والإيرادات العامة تم تفسيرها من خلال هذه المؤشرات. وكذلك توصل الباحث إلى عدة نتائج منها إن السياسة المالية المتبعة في السودان خلال الأعوام (2001–2003–2006) أدت إلي تخفيض معدلات التضخم من خلال خفض الإنفاق الحكومي وتخفيض الاستدانة من الجهاز المصرفي وأن لجوء الحكومة لسياسة الاستدانة من البنك المركزي لتمويل عجز الموازنة كأحد الأسباب الرئيسية للعملية التضخمية في السودان، وعلى ضوء نتائج الباحث أوصي البحث بعدة توصيات وهي السعي في تطبيق السياسات المالية التي تعمل علي تخفيض وزيادة الناتج المحلي الإجمالي والحد من سياسات التمويل بالعجز لأنها تؤدي إلي زيادة عرض النقود والذي يؤدي إلي ارتفاع معدلات التضخم، وضرورة معالجة العجز في الموازنة العامة بطريقة فعالة وهي ترشيد الإنفاق العام بصورة عامة وترشيد نفقات التمثيل الخارجي والدبلوماسي والبرلماني والحد من الإنفاق العام الترفي وغير الضروري .

أولا: – الإطار المفاهيمي للعلاقة بين النفقات العامة والتضخم

ماهية النفقات العامة

وبما أن الدولة تعتمد على أداة مهمة في تدخلاتها وهي النفقات العامة، فقد خضعت النفقات العامة لعدة دراسات وتحليلات في إطار علم المالية العامة. وقد تباينت الآراء والنظريات القانونية لعلماء المالية العامة في تقديم تعريف موحد للإنفاق العام، والغرض من الإنفاق العام، وحجمه الأنسب، وصورته وقطاعاته، وذلك لتحديد الدور الذي تريد الدولة أن تلعبه في تحقيق أهدافها المنشودة.

تعريف النفقات العامة

تعرف النفقة العامة بأنها مبلغ من المال تنفقه الحكومة خلال فترة زمنية بهدف تحقيق النفع العام وازدهار المجتمع (Martani, Wardhani, Rossieta, 2017 –82).

كما تعرف بأنها مجموعة من المصروفات التي تقوم الحكومة بإنفاقها في شكل كمية معينة من المال خلال فترة زمنية بقصد تحقيق إشباع حاجات معينة للمجتمع الذي تنظمه الدولة (الجبوري، واخرون، ،2014 – 192).

ويعرف الإنفاق العام بأنه مجموع نفقات جميع أجهزة الإدارة العامة (Omar 2014, P7) ويعرف الإنفاق العام بأنه المبالغ التي تنفقها الجهات الاعتبارية العامة بغرض تحقيق المنفعة العامة (لطفي 1995– 182)، أو المبالغ التي تنفقها من خزينة الدولة من قبل مختلف إدارات الدولة وأجهزتها ومؤسساتها ووزاراتها لتلبية الاحتياجات العامة (الحاج 1999، ص 122).

وتشترك التعريفات السابقة للنفقات العامة في ثلاثة عناصر أساسية، وإن اختلفت المصطلحات:

1-النفقة العامة مبلغ من النقود:

تكون النفقة العامة

ويكون الإنفاق العام في صورة نقد، حيث يدفع مقابل الناتج المطلوب لتشغيل الأشغال العامة، ورأس المال الإنتاجي المطلوب لتنفيذ المشروعات الاستثمارية، وتقديم الدعم والإعانات الاقتصادية والاجتماعية (عباس 2010، ص 55).

وعندما تمنح الدولة معونات أو إعفاءات، مثل الحصول على المنتجات مجاناً أو مساكن مجانية للموظفين أو إعفاءات ضريبية لبعض المنتجين، كما في حالة الحجز الإجباري، فإن ذلك لا يعتبر إنفاقاً عاماً، ومن مزايا جعل الإنفاق العام نقداً ما يلي:

-المعاملات النقدية أسهل بكثير بالنسبة للأفراد والدولة على حد سواء، مقارنة بالصعوبات الناشئة عن نظام المقايضة.

-الإنفاق النقدي أسهل بكثير لكل من الأفراد والدولة، مقارنة بالصعوبات الناشئة عن نظام المقايضة.

-الإنفاق النقدي يوفر فرصًا أكبر للمساواة بين الأفراد في الحصول على مزايا الإنفاق العام وفي تحمل الأعباء العامة التي تفرضها الدولة.

2- يجب أن تكون النفقات العامة صادرة عن كيان قانوني عام:

وفقاً لهذا العنصر، لا تعتبر المبالغ المنفقة لتحقيق منفعة عامة نفقات عامة إلا إذا صدرت عن كيان قانوني عام. ويقصد بالكيان القانوني العام الدولة والوحدات الإدارية المنبثقة عن الدولة بدرجات متفاوتة كالحكومات الوطنية والبلدية، وكذلك الشركات العامة ذات النفع العام كالمؤسسات والشركات العامة.

وقد اعتمد الفكر المالي على معيارين للتمييز بين المالية العامة والمالية الخاصة:

- **المعيار القانوني:** الإنفاق العام هو إنفاق من جهة اعتبارية عامة، ممثلة في دولة أو محافظة أو بلدية أو مؤسسة أو شركة عامة أو أي وحدة أخرى خاضعة للقانون العام، أياً كان الغرض منها، وبالتالي فإن الشخص الخاضع للقانون الخاص، سواء كان شخصاً طبيعياً أو شخصياً، لا يعتبر من الإنفاق العام، أياً كان الغرض منه. فمثلاً الشخص الذي يبني مستشفى ويتبرع به لهيئة عامة لا يعتبر من النفقات العامة، حتى لو كان الغرض من بناء المستشفى هو المنفعة العامة، إذ العبرة في هذا المعيار بطبيعة المنفق.

ويرجع هذا الفرق بين نشاطات الأشخاص العامة والخاصة إلى طبيعة دولة الحماية. فقد كانت أنشطة دولة الحماية تقتصر على تنفيذ الأنشطة الأساسية كالأمن والقضاء وتشغيل بعض المرافق العامة، وبالطبع كانت هذه الخدمات تقصد بها الدولة بسيادتها وسلطتها تحقيق الصالح العام المقصود للدولة، ولكن مع تطور مفهوم الدولة وتزايد تدخلها في الحياة الاقتصادية، تغير طابعها من دولة حامية إلى دولة تدخلية ثم إلى دولة منتجة. ونتيجة لهذا التطور في مفهوم الدولة لم تعد المعايير القانونية وحدها ملائمة لتحديد طابع الإنفاق العام، واقترح علماء المالية معايير أخرى أكثر دقة وهو المعيار الوظيفي (عباس 2010، ص 59-60).

- **المعيار الوظيفي:** يعتمد هذا المعيار على الطبيعة الوظيفية للشخص الذي يقوم بالإنفاق وليس على الطبيعة القانونية للإنفاق. وبالتالي، لا تعتبر بالضرورة جميع النفقات التي تقوم بها الدولة أو إحدى وكالاتها نفقات عامة؛

وعلى العكس من ذلك، فإن الأشخاص العاديين، سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أو اعتباريين، الذين تأذن لهم الدولة أو إحدى وكالاتها بالإنفاق، يعتبرون نفقات عامة.

ويشمل توسيع نطاق أنشطة الدولة أيضاً الأنشطة التي كان يحتكرها أشخاص من القطاع الخاص، مثل الأنشطة التي تتم وفقاً لمعايير السوق، أي معايير الربح والخسارة والإيرادات والتكلفة. وذلك لأن تنفيذ مثل هذه الأنشطة يحقق منافع عامة للاقتصاد ككل، بالإضافة إلى المنافع الخاصة للأفراد. وذلك لأن الإنفاق على الخدمات التعليمية والصحية بتكليف من الأفراد يساهم في تحقيق منافعهم من ناحية، ومن ناحية أخرى يساهم في توفير المنفعة العامة للأفراد من خلال توفير الخدمات الصحية والتعليمية المجانية سواء كانت صحية أو تعليمية (كريم 2010، ص 32).

الغرض من النفقة العامة هو تحقيق المنفعة العامة:

هذا العنصر مكمل لمفهوم الإنفاق العام. وبدون هذا العنصر لا يكون الإنفاق عاماً حتى لو صدر من شخص بموجب القانون العام. وذلك لأن الغرض من الإنفاق العام يجب أن يكون تحقيق المصلحة العامة للمجتمع وتحقيق تلك المصلحة. كما يمتد مفهوم المنفعة العامة ليشمل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، فقد يكون الغرض من الإنفاق العام هو تقليل الفوارق في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، أو قد يكون الغرض من الإنفاق العام تحقيق الاستقرار الاقتصادي، كتقليل البطالة أو تحفيز النمو الاقتصادي (محمد 2014، ص51).

وإذا كان العبء الضريبي متساوياً، فإن المنافع المتأتية من الإنفاق العام متساوية أيضاً.

3- تصنيف النفقات العامة

لقد أدى تطور دور الدولة وتزايد تدخلها في الاقتصاد إلى زيادة نفقاتها وتنوعها والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها. لذلك أصبحت دراسة تصنيفات الإنفاق العام محل اهتمام العديد من علماء المالية العامة، ولكن الملاحظ أن هذه التصنيفات تختلف من بلد لآخر، وذلك حسب وضع البلد ودرجة تطوره الاقتصادي والاجتماعي.

التصنيفات العلمية للنفقات العامة

يُقصد بالتصنيفات العلمية للإنفاق العام التصنيفات التي تهدف إلى تحليل الآثار الاقتصادية للإنفاق العام، وهي تصنيفات مهمة جداً في تحديد أهمية وفعالية الإنفاق العام والغرض منه، وتستخدم في إعداد الموازنات العامة الحديثة، كالموازنات الصفرية والموازنات المخططة، وهي من أهم التصنيفات العلمية للإنفاق العام وفيما يلي بعض من أهم التصنيفات العلمية للإنفاق العام:

1- تقسيم النفقات العامة حسب انتظامها: يمكن تقسيم النفقات العامة حسب انتظامها على النحو التالي: -

أ- النفقات العامة المنتظمة: النفقات العامة المنتظمة: وهي النفقات التي تتكرر بشكل منتظم، مثل رواتب الموظفين، وتكاليف صيانة الطرق، والفوائد على الدين العام، وغيرها.

ب- النفقات العامة غير الدورية: النفقات العامة غير الدورية: وهي النفقات التي لا تتكرر بشكل منتظم بل يتم تكبدها بشكل غير متوقع، مثل تعويضات ضحايا الكوارث الطبيعية أو تكاليف الحروب.

وعلى الرغم من أن هذه الفئة تبدو صحيحة للوهلة الأولى إلا أنها عرضة للنقد لأنها وإن كانت تعتمد على مبدأ التكرار السنوي للموازنة، إلا أن مدتها قد تتجاوز السنة كما هو الحال في الإنفاق الاستثماري. ونتيجة لذلك، تميل

النظرية المالية الحديثة إلى التمييز بين نوعين من الإنفاق: الإنفاق المتكرر والإنفاق الرأسمالي (سليمان 2015، ص 17-18).

ج-**النفقات الجارية:** وهي النفقات اللازمة لتشغيل المرافق والمصالح العامة للدولة وأداء مهامها، بما في ذلك دفع رواتب العاملين في القطاع الحكومي، وكذلك النفقات المتكررة الأخرى مثل الإنفاق على الآلات والمعدات، واستئجار المباني والمركبات، والإعانات والفوائد على الدين العام. وعادة ما تتسم النفقات المتكررة بالاستمرارية والاستقرار، وبالتالي يتم تمويلها من الإيرادات العادية، وخاصة الضرائب.

د- **النفقات الرأسمالية:** تشمل النفقات الرأسمالية الاستثمارات الثابتة في البنية التحتية والإسكان والأصول المادية الأخرى، والتي تمثل حوالي 1.5% من الناتج المحلي الإجمالي، وتؤدي إلى زيادة في رأس المال الاجتماعي والإنتاجي، ويتم إنفاقها على مدى أكثر من سنة مالية واحدة، وتتسم بمبالغ إنفاق كبيرة، ويتم تمويلها من الفوائض المالية حيثما وجدت ومن خلال الفائض المالي، أو من خلال الاقتراض المحلي والأجنبي والإصدارات النقدية، يساهم الإنفاق الرأسمالي في تحفيز النمو. ويمتد مفهوم الإنفاق الرأسمالي من الإنفاق على مشاريع البنية التحتية مثل الجسور والطرق وشبكات النقل الحديثة، إلى الإنفاق على تجديد وترميم المباني والآلات، وكذلك الإنفاق على قطاعي الصحة والتعليم من خلال إنشاء المستشفيات والمدارس والجامعات (محمد 2014، ص 74-75).

2- التصنيف القائم على المنفعة

صنف كوهين وبليهن النفقات العامة وفقاً للمنفعة أو المنفعة التي تحققها كل فئة من فئات الإنفاق، حيث وضع بليهن التصنيفات التالية (معط الله 2015، ص 27):

أ- الإنفاق الذي يحقق منافع مشتركة للجميع: الإنفاق على الدفاع والتعليم والصحة العامة وغيرها.

ب- النفقات التي تجلب منافع خاصة لفئات معينة من الناس ولكنها تعامل على أنها عامة: مثل الإعانات المقدمة للفقراء.

ج- النفقات التي تجلب منافع خاصة لبعض الناس ولكنها تعود بمنافع عامة على الآخرين: مثل الإنفاق العام على الطرق، وإقامة العدل.

د- النفقات التي تقدم منافع خاصة للأفراد فقط: الإنفاق على مؤسسات الدولة.

3- تقسيم الإنفاق العام حسب الأثر على الدخل القومي

وفقاً لهذا المعيار يصنف الإنفاق العام حسب تأثيره على القوة الشرائية للأفراد على النحو التالي

أ- **النفقات الحقيقية:** وهي النفقات التي تدفعها الدولة مقابل الحصول على كمية معينة من السلع والخدمات، والغرض منها تلبية احتياجات السكان، وتشمل الأجور والسلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية.

ب- **النفقات التحويلية:** أثر هذا النوع من الإنفاق على الدخل القومي يساوي التغير في مدفوعات التحويلات مضروباً في مضاعف التحويلات الحكومية.

4- تقسيم النفقات العامة وفقاً لنطاق تطبيقها

يمكن تقسيم النفقات العامة حسب نطاق تطبيقها على النحو التالي

أ– النفقات المحلية: النفقات المحلية: وهي النفقات التي تقوم بها هيئات الدولة المحلية كالبلديات والولايات، وتدرج هذه النفقات في ميزانيات هذه الهيئات. وتجدر الإشارة إلى أن هذه النفقات تهدف إلى تلبية الاحتياجات العامة للأفراد في منطقة جغرافية معينة، مثل تعبيد الطرق وبناء الجسور والسدود، بينما تتنوع النفقات المحلية حسب احتياجات الموارد المختلفة والسكان في المناطق المختلفة.

ب– النفقات المركزية: وهي نفقات الحكومة المركزية، وهي التي تدخل ضمن الموازنة العامة للدولة وتستهدف تلبية الاحتياجات العامة لجميع أفراد الدولة. وتتميز عن النفقات المحلية في أن النفقات المركزية تكون أكبر حجماً وتخصص لجميع مناطق الدولة ومناطقها، ومن أمثلتها النفقات المخصصة للدفاع الوطني، ونفقات تمويل المشروعات الكبرى، ونفقات البعثات الدبلوماسية في الخارج، وما إلى ذلك.

ماهية التضخم

يعتبر التضخم من أبرز المشاكل الاقتصادية المعاصرة، حيث يستحوذ على اهتمام الدول والمؤسسات والأفراد ويؤثر على سلوكهم الاقتصادي سواء من حيث الاستهلاك أو الاستثمار. وترتبط مشكلة التضخم بظهور النقود الورقية والتوسع في الائتمان، وما يقابلها من عدم تغطية هذه النقود بالمعادن النفيسة والعملات الأجنبية، وباعتبار أن التضخم ظاهرة متأصلة في الاقتصاد، فإنه يبرز كأحد أهم المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الدول النامية (الحلاق والعجلوني 2010، ص181).

تعريف التضخم

يمكن تعريف التضخم كظاهرة نقدية من خلال أسبابه. فالتضخم هو الزيادة في كمية النقود التي تتسبب في ارتفاع الأسعار، سواء ظهرت هذه الزيادة من خلال عرض النقود أو من خلال الطلب على النقود (الإنفاق النقدي) (عوض الله والقولي 2003، ص245–246)، ويتضح من خلال هذا التعريف أن التضخم متأثر بنظرية كمية النقود التي هيمنت على مناقشة وتفسير الظواهر الاقتصادية وخاصة تقلبات الأسعار.

ويرجع ذلك إلى أنه على الرغم من ضخامة كمية النقود المتداولة، إلا أن الأسعار لم ترتفع، بل انخفضت نتيجة للركود وانخفاض الطلب الكلي وزيادة تفضيل الأفراد للنقود الذين توقعوا أن تنخفض الأسعار أكثر.

ويرى بعض الاقتصاديين أن هذا التعريف يستند إلى أن اختلال التوازن بين العرض والطلب في السوق هو الذي يجعل ارتفاع الأسعار ممكنًا (أبو طه 2012، ص 74)، وأن ارتفاع الأسعار يجب أن يكون مفاجئًا وغير متوقع لأن الأفراد والمستثمرين يمكنهم تجنب آثاره بتوقع هذا الارتفاع في الأسعار، وأنه بالإضافة إلى ذلك يجب أن يشمل ارتفاع الأسعار سوق السلع وعوامل يجب أن تشمل الأسواق، أي يجب أن تشمل جميع قطاعات الإنتاج، وهو ما يحقق عدة مزايا.

أنواع التضخم

هناك أنواع مختلفة من التضخم، ولكن السمة المشتركة بين جميع الأنواع هي عدم قدرة الوحدة النقدية على أداء وظائفها بشكل كافٍ:

أولاً: التمايز على أساس إشراف الدولة على آلية الأسعار: فعلى الرغم من وجود ضغوط تضخمية في الاقتصاد، إلا أن معدل التضخم قد يبقى في الحدود الطبيعية بسبب تحكم الدولة في أسعار السلع والخدمات، خاصة الأساسية منها لصالح الطبقة الوسطى والفقراء، وهذا المعيار يمكن إجراء الفروق التالية وفقًا للمعايير التالية

1- **التضخم الحر (المفتوح):** وهو التضخم الذي تؤدي فيه الزيادات في الأسعار والأجور إلى حدوث ظواهر تضخمية دون تدخل السلطات الحكومية للحد من هذه الزيادات، مع ارتفاع مستوى الأسعار بمعدل أعلى من معدل الزيادة في التداول العام.

2- **التضخم المكبوت (الكامن):** يتجلى هذا النوع من التضخم من خلال تدخل السلطات الحكومية في حركة الأسعار بتحديد مستوى سقف أعلى للأسعار. ويتمثل دور الدولة هنا في منع استمرار وتفاقم ارتفاع الأسعار، حيث إن الظواهر التضخمية لا تزال موجودة، وإن كانت الدولة لا تقضي عليها بتدخلها إلا أن هدفها هو الحد من حركة الاتجاه التضخمي السائد مؤقتاً وضمان ألا تكون الإجراءات التي تتخذها الدولة طويلة الأجل وتجدر الإشارة إلى أن هذه السيطرة على التضخم ليست طويلة الأمد (بن علي 2008، ص 147)، فالتدابير التي تتخذها الدولة لا تصمد أمام ارتفاع المستوى العام للأسعار على مدى فترة من الزمن.

ووفقًا لهذا المعيار، يمكن التمييز وفقًا لشدة الضغوط التضخمية:

1- **التضخم الزاحف (المعتدل):** وهو التضخم الذي يمثل زيادة إجمالية في الأسعار بمعدل لا يتجاوز 3% إلى 4%، وهو تضخم لا يرتبط باضطراب اقتصادي ولكنه يعكس انخفاضًا بطيئًا وتدريجيًا في قيمة العملة YVES, et al (1975, P 677-876)، وبالنظر إلى التأثير السلبي للتضخم المرتفع على النمو الاقتصادي، من ناحية أخرى، اختارت الحكومة هدفًا للتضخم يتراوح بين 1% و3%. وهذا لا يعني أن معدل التضخم يميل إلى أن يكون مساويًا للصفر، حيث إنه لا يسمح بأسعار فائدة حقيقية سلبية خلال دورة الأعمال إذا كانت هناك حاجة، على سبيل المثال، لتحفيز الطلب الكلي (عبد المجيد 2003، ص 56).

-**التضخم المفرط:** تضخم يبدأ بتضخم زاحف ويصبح أكثر حدة عندما تدخل الحركة التصاعدية للأسعار والأجور في حلقة مفرغة من الزيادات المتعددة والمتتالية "آرثر لويس"، وهو ما يعرف بأنه أربع سنوات متتالية (عوض الله والقولي 2003، ص253) من التضخم السنوي بنسبة 5%. هي أقصى حد للتضخم الزاحف، فالتضخم المفرط يترك آثارًا مدمرة على الاقتصاد ويصعب على السلطات الحكومية التعامل معه أو إزالته، حيث تفقد النقود قيمتها.

وعلاوة على ذلك، تصبح تكلفة الورق الذي تُطبع عليه النقود أعلى من قيمتها الاسمية، مما يؤدي إلى الانهيار التدريجي للنظام النقدي الوطني بأكمله.

حدثت واحدة من أخطر حالات التضخم المفرط في العالم في المجر في عام 1945، عندما وصل التضخم إلى أكثر من 200% في اليوم الواحد. وكان السبب في هذا التضخم هو أن السلطات المجرية اضطرت السلطات المجرية إلى إصدار عملة جديدة لأن الاقتصاد المجري أصبح اقتصاد حرب يعتمد على اقتصاد ألمانيا النازية في ذلك الوقت. بعد الحرب العالمية الأولى، شهدت ألمانيا معدلات تضخم تجاوزت 21% في اليوم الواحد في عام 1923، وشهد الاقتصاد الألماني تضخمًا لم يشهده من قبل، حيث أصبحت أربعة تريليونات مارك ألماني تعادل دولارًا أمريكيًا واحدًا مقابل الدولار الأمريكي. كل هذا كان نتيجة لتعويضات الحرب المفروضة على الاقتصاد الألماني.

كما تشهد فنزويلا واحدة من أكبر الأزمات الاقتصادية في تاريخ العالم. فوفقًا لصندوق النقد الدولي، ترتفع الأسعار يوميًا بمعدل غير مسبوق، ومن المرجح أن يصل معدل الزيادة إلى ما يقرب من مليون في المائة بحلول نهاية عام 2018. وسبب هذه الأزمة الاقتصادية هو انهيار أسعار النفط في السوق الدولية منذ عام 2014. وتمثل صادرات النفط أكثر من 90% من إجمالي صادرات البلاد، بالإضافة إلى العقوبات الأمريكية المفروضة على النظام الفنزويلي. ولمواجهة هذه الأزمة، أعلنت فنزويلا عن سلسلة من الإصلاحات المالية، بما في ذلك تغيير العملة الفنزويلية "البوليفار". أعلنت الحكومة عن سلسلة من الإصلاحات المالية، بما في ذلك تغيير العملة الفنزويلية "البوليفار".

ثالثًا: تنوع القطاعات الاقتصادية: تتنوع النزعات التضخمية تبعًا لتنوع القطاعات الاقتصادية القائمة، كما قسمها الاقتصادي البريطاني 'كينز' على النحو التالي إن أنواع التضخم المتفشية في القطاع الاقتصادي هي (عناية 2000، ص 60):

- **التضخم في سوق السلع:** يمكن تمييزه على النحو التالي:

1 - التضخم السلعي: وهو التضخم الذي يحدث في قطاع الصناعة الاستهلاكية، ويمثل الزيادة في تكلفة إنتاج السلع الاستثمارية فوق المدخرات.

أ- **تضخم رأسمالي:** وهو التضخم الذي يحدث في قطاع الاستثمار، حيث يعكس زيادة قيمة السلع الاستثمارية فوق تكلفة إنتاج السلع الاستثمارية. ونتيجة لهذا الاتجاه التضخمي الواسع الانتشار، تتحقق مكاسب كبيرة في كل من قطاعي الاستهلاك والاستثمار.

ب- **التضخم في سوق عوامل الإنتاج: يميز بين** (ناويس 2014، ص 55):

1- تضخم الأرباح: ويمثل عموماً زيادة في الاستثمار على الادخار، حيث تتحقق أرباح مقدرة في قطاعي الاستهلاك والسلع الاستثمارية.

2- التضخم الداخلي: يحدث هذا النوع من التضخم نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج، بما في ذلك ارتفاع الإيجارات وأقساط التأمين والأجور.

رابعًا: معيار انتماء العوامل المؤدية إلى حدوث التضخم: وهو معيار التمييز بين الأسباب المكانية للتضخم، وهي على النحو التالي

1- التضخم المحلي: وهو التضخم الذي يحدث نتيجة عوامل محلية داخل بلد ما تزيد الطلب إلى حد يعجز العرض عن تلبيته، مما يؤدي إلى زيادة أسعار العمالة.

2- التضخم الاستيرادي: وهو التضخم الذي يحدث نتيجة للعلاقات الاقتصادية المتبادلة بين دول العالم، خاصة بين الدول الرأسمالية والدول النامية (السمان واخرون 2008، ص 328)، ويمثل زيادة حادة في أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة. ويظهر هذا النوع من التضخم في الاقتصاديات النامية بسبب انفتاحها الأكبر على العالم الخارجي واعتمادها الأكبر على السلع المستوردة، كما ساهمت التطورات في قطاعي النقل والاتصالات في نقل الأزمات الاقتصادية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية. وقد دفعت الزيادة في أسعار النفط في عام 1973 البلدان المتقدمة إلى رفع أسعار صادراتها إلى البلدان النامية من أجل تعويض ارتفاع تكاليف الإنتاج (حمادي 2009، ص 9).

أسباب التضخم

أدى التنوع الكبير في محاولات الاقتصاديين لتعريف ظاهرة التضخم إلى اختلاف الآراء حول الأسباب التي تؤدي إلى ظهور التضخم. فالبعض يرى أن الأسباب خفية في جانب الطلب، بينما يرى آخرون أنها خفية في جانب العرض. ويرى البعض الآخر أن الاختلالات الهيكلية التي تتسم بها اقتصادات البلدان النامية هي الأسباب الحقيقية للظاهرة التضخمية في بلدانهم.

التضخم الناجم عن الطلب:

ويحدث هذا النوع من التضخم عندما يكون الطلب الكلي في كل من سوق السلع والخدمات وسوق عوامل الإنتاج أكبر من العرض الكلي في هذه الأسواق. ويؤدي هذا الاختلال في التوازن إلى زيادة في مستوى العمالة للأسعار لأن الأسعار ترتفع نتيجة لتجاوز الطلب الكلي للقدرة الإنتاجية للاقتصاد. وقد قرر كينز أن التضخم يحدث عندما يكون الإنفاق الكلي ((C+I+G+(X−M)) أكبر من الناتج الكلي. وبالتالي فإن الحركات في نظام الأسعار هي نتيجة صدمات الطلب، أي اختلال التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي:

$$(C + I + G + (X - M)) > Q$$

حيث تمثل C حجم الاستهلاك الكلي، و I حجم الاستثمار الكلي في الاقتصاد، و G حجم الانفاق الحكومي، و X حجم الصاد ارت، و M حجم الواردات.

ومما السابق، يمكن أن يحدث التضخم الناتج عن زيادة الطلب نتيجة لزيادة الإنفاق من عنصر الطلب السابق، مع بقاء الناتج ثابتًا، وذلك على النحو التالي:

–زيادة الإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية C. قد يفضل الأفراد زيادة الإنفاق الاستهلاكي على الادخار نتيجة زيادة الدخل، أو عوامل نفسية تؤدي إلى زيادة الميل الحدي للاستهلاك، أو حصول الأفراد على قروض استهلاكية من البنوك التجارية مما يؤدي إلى التوسع في الائتمان الاستهلاكي.

– تتم الزيادة في الإنفاق الاستثماري I من قبل المنتجين عندما يقررون التوسع في الاستثمارات القائمة أو إطلاق مشاريع استثمارية جديدة، ويتم تمويل هذه الزيادة في الإنفاق الاستثماري من المدخرات السابقة (الأموال الخاصة) أو عن طريق الاقتراض من النظام المصرفي. ويؤدي هذا التوسع في الائتمان من قبل البنوك التجارية إلى خلق نقود إضافية في الاقتصاد، مما يؤدي إلى توسع في المعروض النقدي وخلق ضغوط تضخمية.

–زيادة الإنفاق الحكومي G زيادة الإنفاق الجاري من قبل الحكومة، مثل زيادة أجور الموظفين ورواتبهم، يؤدي إلى زيادة الضغوط التضخمية في الاقتصاد. لأن تمويل هذه الزيادة في النفقات يكون عادة بزيادة الإصدار النقدي، دون أن يقابلها زيادة في العرض الكلي، أما الزيادة في نفقات الحكومة ال أرسمالية التي تساهم في خلق الأصول ال أرسمالية للاقتصاد، كإنشاء الطرق والجسور، فإنها تساهم في زيادة الإنتاج والعرض الكلي، وبالتالي لا تخلق ضغوط تضخمية للاقتصاد.

–تسهم الزيادة في الطلب الكلي بسبب الفائض التجاري الخارجي (X−M) في زيادة كمية وسائل الدفع والدخل الفردي ودخل الشركات، وتزيد من الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للاستيراد (عوض الله والقولي 2003 –258).

وبما أن التضخم ينتج عن اختلال في العلاقة بين الطلب الكلي الفعال والعرض المقابل من السلع من مستوى الاستغلال الكامل، فإن عدم مرونة نظام الإنتاج في تحسين الطلب الكلي الفعال يرجع إلى عدد من الأسباب (بن عيسى 2014-2015، ص153) منها: -

-**تحقيق الاستغلال الكامل:** قد يتم الوصول إلى المرحلة التي يكون فيها الاقتصاد قد استغل جميع الموارد المتاحة بالكامل ولا يعود جهاز الإنتاج قادرًا على تلبية متطلبات الطلب الكلي فوق هذا المستوى.

-**عدم كفاية معدات الإنتاج:** يرجع نقص المرونة إلى نقص تكنولوجيا الإنتاج المستخدمة في عملية الإنتاج، فالأساليب المستخدمة قديمة ولا تفي بمتطلبات الأسواق الحديثة، ونقص عوامل الإنتاج كاليد العاملة والمواد الخام.

- **نقص رأس المال المادي:** يمكن أن يكون نقص المرونة في جهاز الإنتاج بسبب نقص رأس المال المادي المستخدم بكامل طاقته، مما يؤدي إلى تباين بين الأموال المتبادلة والمعروض من السلع والثروة، ويتمثل ذلك في انخفاض العرض الكلي.

التضخم بسبب دفع النفقات:

وفي هذه الحالة تكون الظاهرة التضخمية في هذه الحالة ناتجة عن زيادة في نفقات عوامل الإنتاج، دون أي تغيير في الطلب. وخلافاً للنظرية الكينزية التي ترى أن مصدر القوى التضخمية في الاقتصاد هو جانب الطلب، ظهرت نظرية ترى أن مصدر التضخم هو جانب العرض، وذلك أثناء الخلافات التي حدثت في الغرب في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين.

وتفسر نظرية تضخم التكلفة والدفع بالتكلفة جميع أنواع التضخم التي لا يمكن تفسيرها بالطلب الزائد، وعادة ما يرتبط تضخم التكلفة بالظواهر التالية (شامية 1993، ص362).

-**ارتفاع تكلفة مواد الإنتاج:** يمكن أن يعزى ارتفاع تكلفة الإنتاج إلى النقص في المدخلات الزراعية للإنتاج الصناعي، وارتفاع أسعار المواد الخام، وارتفاع تكلفة رأس المال، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الآلات الحديثة، وكلها تؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات، مما يسمح للشركات بتعويض ارتفاع التكاليف.

-**ارتفاع أسعار الواردات:** تعتمد بعض البلدان اعتماداً كبيراً على الواردات من المواد الخام والمواد الوسيطة والمواد الغذائية التي تأتي في شكل مواد خام ومواد وسيطة في تصنيع المنتجات النهائية، وبالتالي فإن ارتفاع أسعار الواردات يؤدي إلى زيادة مباشرة في تكلفة إنتاج السلع والخدمات وبالتالي إلى ارتفاع الأسعار.

-**الاحتكارات تزيد من هوامش الربح وترفع الأسعار:** من الأسباب التلقائية لارتفاع الأسعار أن الاحتكارات والشركات العاملة في أسواق احتكار القلة تحاول زيادة أرباحها بإضافة نسبة متزايدة إلى تكلفة الإنتاج في شكل دخل استثماري لا تقابله زيادة في كفاءة الإنتاج.

-**ارتفاع تكاليف الأجور:** يعتبر ارتفاع الأجور الجانب الأكبر والأهم من تكاليف الإنتاج. فبدلاً من تخصيص الزيادة في الأجور لتكاليف الإنتاج الأخرى أو تقليل حجم الأرباح، يتم امتصاص هذه الزيادة عن طريق رفع أسعار المنتجات، وبالتالي تحقيق هدف تلبية طلب العمال على زيادة الأجور. وعادةً ما تكون الزيادات في الأجور أقل من الزيادة في إنتاجية العمالة، وتتجاوز الزيادات في الأسعار الزيادات في الأجور.

والواقع أن هناك علاقة وثيقة بين التضخم المدفوع بالطلب والتضخم المدفوع بالتكلفة. وبمجرد أن يبدأ التضخم، ليس من المؤكد ما إذا كان ناتجا عن زيادة الطلب أو ارتفاع التكاليف. وذلك لأن أياً منهما ليس له تأثير على الأسعار بمعزل عن الآخر، بل إن التأثيرات متبادلة. ومن الصعب السيطرة على التضخم المدفوع بالتكاليف باستخدام السياسات الاقتصادية الانكماشية، بل يتطلب السيطرة على سياسات الأسعار والأجور من قبل النقابات العمالية ورجال الأعمال. ويختلف التضخم المدفوع بالطلب عن تضخم الطلب الزائد الذي لا يتطلب سوى سياسات نقدية ومالية صارمة.

ثانيا: – تحليل تطورات نفقات الموازنة العامة ومعدل التضخم في ليبيا خلال الفترة (1990– 2022م):

شهدت النفقات العامة خلال فترة الممتدة من عام 1990 حتى العام 1999 انخفاضا بشكل تدريجي وعلى فترات متساوية من السنوات؛ حيث كانت النفقات العامة في بداية الفترة تتراوح ما بين 3125.2 مليون دينار في سنة 1990م و2611.8 مليون دينار في سنة 1993م؛ وأخذت النفقات العامة في الارتفاع تدريجي في منتصف الفترة حيث تراوحت ما بين 2992.7 مليون دينار في سنة 1994م و 5027.0 مليون دينار في سنة 1997م وفي أواخر فترة التسعينيات ظلت النفقات العامة على نفس المستوى من الارتفاع ولكن انخفضت بنسب قليلة حيث تراوحت ما بين 4441.0 مليون دينار في سنة 1998م و 4296.0 مليون دينار في سنة 1999م. اما معدل التضخم نلاحظ أنه خلال نفس الفترة قد حققت تغييرا موجبا والذي يعكس تزايد الرقم القياسي لأسعار المستهلك سنويا، حيث سجل معدل التضخم السنوي 8.5% عام 1990 ليرتفع ليسجل ما نسبته 11.9% عام 1991 حيث تعتبر اعلى قيمة له خلال هذه الفترة وما لبث ان ينخفض قليلا في عام 1992 بما نسبته 9.4% حتى يعاود الارتفاع في عام 1993 بما نسبته 11.1% اما باقي هذه الفتر فقد اخذ في الانخفاض ليسجل أدني قيمة له عام 1999 بما نسبته 2.6%. اما خلال الفترة الممتدة من 2000 حتى 2022م فقد شهدت النفقات العامة في بداية هذه الفترة من سنة 2000م إلى سنة 2003م ارتفاعاً ملحوظاً على التوالي في حجم النفقات العامة حيث بلغت من 5250.2 مليون دينار في سنة 2000م إلى8487.0 مليون دينار في سنة2002 م والى 6866.2 مليون دينار في سنة 2003م، ويرجع ذلك إلى الزيادة في النفقات التسييرية في تلك السنوات، في حين انخفضت النفقات التنموية في الفترة نفسها على التوالي؛ لتنخفض مساهمتها في إجمالي النفقات العامة، أما سنة 2003م فقد شهدت فيه النفقات العامة انخفاضاً مقارنة بالسنة التي قبلها وقد كان موازياً للانخفاض في الإيرادات العامة خلال السنة نفسها حيث بلغت ما قيمته 6866.2 مليون دينار ويرجع ذلك إلى انخفاض النفقات الجارية والتنموية؛ وبعد ذلك أخذ حجم النفقات العامة بالارتفاع من سنة 2004 إلى سنة 2008م على التوالي من 17230 مليون دينار إلى 44114.7 مليون دينار، اما في سنة 2009م فنجد ان النفقات التنموية مع النفقات الجارية قد انخفضتا عن السنة التي قبلها مما أدى الى انخفاض النفقات العام التي قدرت بما قيمته 35677.3 مليون دينار وفي سنة 2010م وكذلك عند مقابلة النفقات التنموية مع النفقات الجارية فإننا نجدها في ازدياد مستمر؛ ويرجع ذلك إلى زيادة النفقات العامة على المشاريع البنية الأساسية والخدمية والإنتاجية. وفي السنوات الأخيرة من الدراسة من سنة2011م إلى سنة 2022م تزايد حجم النفقات العامة عن السنوات السابقة إلا أنه كان متذبذباً بين الارتفاع والانخفاض الطفيف؛ وأن أكبر زيادة شهدتها النفقات العامة خلال هذه السنوات كانت في سنة 2013م حيث بلغ الإنفاق العام 65283.5 مليون دينار، ويرجع ذلك إلى التوسع في

بعض بنود الإنفاق لغرض تغطية الاحتياجات الأمنية والاجتماعية التي أعقبت انتفاضة فبراير 2011م وذلك في ظل أسعار النفط المرتفعة خلال سنتي 2012و 2013م. وكذلك بالنسبة لعامي 2021م و 2022م فقد زادت النفقات العامة بما قدره 58454.4 مليون دينار و 107836.4 مليون دينار على التوالي. وبالنسبة لمعدل التضخم فأنه خلال هذه الفترة قد حقق تغييرا موجبا والذي يعكس تزايد الرقم القياسي لأسعار المستهلك سنويا وذلك باستثناء السنوات 2000- 2001-2002-2003-2004-2019 التي حققت معدلات تغير سالبة، كما نلاحظ تزايد معدل التضخم السنوي من 2.7 عام 2005 إلى 10.4عام 2008 ليسجل تباطأ في العامين 2009 ، 2010 ، ثم سجل ارتفاعاً عام2011 يصل إلى15.5 % ، ليعاود انخفاضه في الأعوام من 2012 إلى 2015 ، ثم ارتفع إلى أعلى قيمة له حيث سجل25.9 و25.8 % عامي 2016 و2017، كما نلاحظ أن الرقم القياسي للأسعار قد شهد ارتفاعا ضمن فترتين من فترات الدراسة، فترة كان فيها الارتفاع بنسب بسيطة من عام 2000 إلى عام 2009، حيث سجل أكبر قيمة ارتفاع خلال هذه الفترة ليصل إلى% 10.4 عام 2008 ، ثم أخذ في الارتفاع بنسب كبيرة ليصل25.9 % في عام 2016، ثم أخذ في الانخفاض حيث سجل ما قيمته 2.2- % في عام 2019 كما اشرنا أعلاه وفي الأعوام الأخيرة من الدراسة اخذ في الارتفاع البسيط حيث سجل ما قيمته 4.6 % في عام 2022م .

الجدول رقم (1) يوضح تطورات نفقات الموازنة العامة لدولة ومعدل التضخم خلال الفترة (1990-2022م)

السنة	النفقات الجارية	النفقات التنموية	النفقات الاخرى	إجمالي النفقات العامة	معدل التضخم %
1990	1492	702	931.2	3125.2	8.5
1991	1508	870	579	2957	11.9
1992	1534	785	509.7	2828.7	9.4
1993	1521	865	225.8	2611.8	11.1
1994	1769	775	448.7	2992.7	5.1
1995	2026	794	1490	4310	7.2
1996	2455	1045	596	4096	4.0
1997	3037	1129	861	5027	3.6
1998	3163.8	865	412.2	4441	3.7
1999	2966.9	1001.1	328	4296	2.6
2000	3153.2	1541	556	5250.2	2.9-
2001	3596.6	1533	496	5625.6	8.8-
2002	4210.3	3701.7	575	8487	9.8-
2003	3577.7	2530	758.5	6866.2	2.2-
2004	6720	6718	3792	17230	2.2-
2005	8282	10273	2788	21343	2.7
2006	8888.1	14831	1285	25004.1	1.5
2007	11890	18993	0	30883	6.3
2008	11874	28903.3	3337.4	44114.7	10.4
2009	10252.9	18984	6440.4	35677.3	2.5
2010	15121.3	23729.4	15648.1	54498.8	2.8

15.5	23366.5	5786.4	0	17580.1	2011
6.1	53941.5	11708.5	5500	36733	2012
2.6	65283.5	9408.5	13276.5	42598.5	2013
2.4	43814.2	12439.8	4482.4	26892	2014
9.9	43177.9	9570.9	4411.9	29195.1	2015
25.9	28437.9	5723.8	1398.3	21315.8	2016
25.8	26722	1887.7	4541	20293.3	2017
13.6	32659.6	3390.4	5662.6	23606.6	2018
2.2-	38578	4637.5	9428.9	24511.6	2019
1.4	27183	1801	3565	21817	2020
2.8	58454.4	17390.2	7999.1	33065.1	2021
4.6	107836	33725.5	23311.3	50799.6	2022

المصدر: مصرف ليبيا المركزي النشرة الاقتصادية أعداد مختلفة.

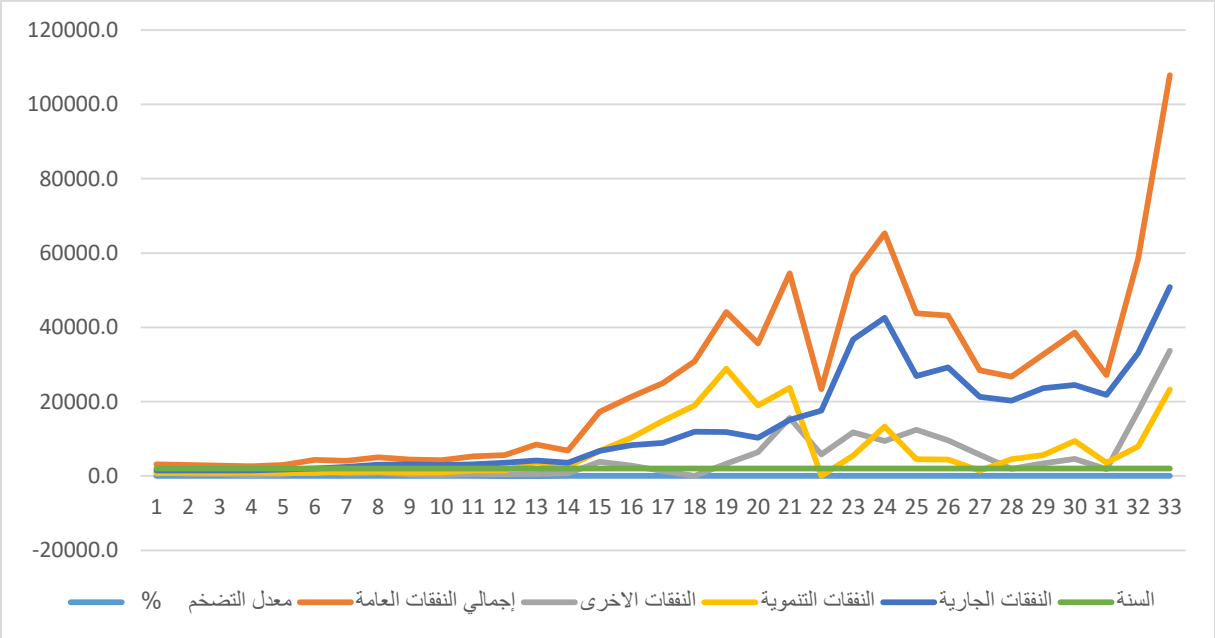

الشكل رقم (1)

يوضح تطورات نفقات الموازنة العامة لدولة ومعدل التضخم خلال الفترة (1990-2022م)

ثالثا: - قياس أثر تغير النفقات العامة على التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990-2022)

وصف وتقدير النموذج القياسي

يمكن وصف النموذج القياسي في العلاقة بين التضخم كمتغير تابع، والنفقات العامة كمتغير مستقل، ويمكن وضع العلاقة كما في الدالة اللوغاريثمية التالية :

$$lNCPI_t = \propto_1 + \beta_1 lnGTE_t + \beta_2 lnGAE_t + \beta_3 lnGIE_t + U_t$$

حيث: –

- $(lNCPI_t)$: يمثل المتغير التابع (يعبر عن لوغاريتم المستوى العام للأسعار) في السنة t

– $(\propto_1)$ ، (β_1) ، (β_2) ، (β_3): هي ميل الدالة، والتي تعبر عن المرونة وتعكس علاقة الانحدار بين المتغيرات المستقلة والتابعة.

– $(lnGTE_t)$: تمثل المتغير المستقل للوغاريتم النفقات التحويلية.

– $(lnGAE_t)$: تمثل المتغير المستقل للوغاريتم النفقات الادارية.

– $(lnGAE_t)$: تمثل المتغير المستقل للوغاريتم النفقات الاستثمارية.

– (U_t) : متغير عشوائي يعكس كل العوامل الأخرى التي لم تدرج في النموذج .

أ – اختبار ديكي فولر الموسع.

جدول رقم (2) نتائج إستقرارية متغيرات الدراسة للفترة (1990 – 2020) باستخدام اختبار ديكي فولر Augmented Dickey – Fuller (ADF)

مستوى إستقرارية السلسلة	الفرق الأول			المستوى			المتغير
	Prob			Prob			
	Non	INT + T	INT	Non	INT + T	INT	
عند الفرق المستوى				**0.0004**	**0.0187**	**0.0035**	**LGTE**
عند الفرق الأول	**0.0000**	**0.0089**	**0.0000**	**0.9999**	**1.0000**	**1.0000**	**LGAE**
عند الفرق الأول	**0.0002**	**0.0053**	**0.0018**	**0.1866**	**0.8619**	**0.9855**	**LGIE**
عند الفرق الأول	**0.0000**	**0.0003**	**0.0000**	**0.3088**	**0.1457**	**0.1001**	**LCPI**

المصدر: إعداد الباحث من واقع تحليل نودج الدراسة باستخدام برنامج (Eview.10).

الحكم على إستقرارية المتغير يتم من خلال طريقتين إما من خلال المقارنة بين القيمة المحسوبة والقيمة الحرجة لاختبار ديكي فولر الوسع فإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية فهذه تعتبر دلالة على استقرار المتغير، والطريقة الثانية تكمن في المقارنة بين مستوى الدلالة 5% ومستوى المعنوية فإذا كانت مستوى المعنوية أقل من 5% فهذه دلالة على استقرار المتغير ولقد تم هنا بهذه الدراسة اعتماد الطريقة الثانية.

ومن الجدول أعلاه تشير لنا نتائج اختبار(ADF) أن المتغير النفقات التحويلية (LGTE) قد استقرت بالنماذج الثلاثة الأولى (الحد الثابت، والحد الثابت مع اتجاه زمنى، دون الحد الثابت) عند المستوى اما المتغيرات النفقات الادارية (LGAE) والنفقات الاستثمارية (LGIE) والمستوى العام للأسعار (LCPI) لم تكن مستقرة عند المستوى وبعد أخذ الفروق الأولى لها فكانت النتيجة استقرارها عند الفرق الأول وعند جميع النماذج به (الحد الثابت، والحد الثابت مع اتجاه زمنى، دون الحد الثابت)، وعند مستوى معنوية 5% وبذلك تكون السلاسل الزمنية للمتغيرات الدراسة منها ما هو مستقر بالدرجة (I(0)) ومنها ما هو مستقرة بالدرجة(I(1)) .

اختبار (PP)

النتائج الواردة بالجدول رقم (3) تبين مستوى استقرارية متغيرات الدراسة وذلك عن طريق فحصها باختبار (PP) حيث أن المتغيرين النفقات التحويلية (LGTE) والمتغيرات النفقات الادارية (LGAE) قد استقرت بالنماذج الثلاثة

الأولى (الحد الثابت، والحد الثابت مع اتجاه زمنى، دون الحد الثابت) عند المستوى اما المتغيرين النفقات الاستثمارية (LGIE) والمستوى العام للأسعار (LCPI) لم تكن مستقرة عند المستوى وبعد أخذ الفروق الأولى لها فكانت النتيجة استقرارها عند الفرق الأول وعند جميع النماذج به (الحد الثابت، والحد الثابت مع اتجاه زمنى، دون الحد الثابت)، وعند مستوى معنوية 5% وبذلك تكون السلاسل الزمنية للمتغيرات الدراسة منها ما هو مستقر بالدرجة ((0)I) ومنها ما هو مستقرة بالدرجة ((1)I) .

جدول رقم (3) نتائج إستقرارية متغيرات الدراسة للفترة (1990 – 2020) باستخدام اختبار Philips – Perron Test (PP)

مستوى إستقرارية السلسلة	الفرق الأول			المستوى			المتغير
	Prob %5			Prob %5			
	Non	INT+T	INT	Non	INT+T	INT	
عند المستوى				0.0191	0.0000	0.0000	LGTE
عند المستوى				0.0000	0.0018	0.0002	LGAE
عند الفرق الأول	0.0002	0.0073	0.0017	02089	0.8318	0.9789	LGIE
عند الفرق الأول	0.0000	0.0000	0.0000	0.4998	0.1175	0.1176	LCPI

تطبيق خطوات نموذجARDL

ننتقل إلى تطبيق خطوات نموذج ARDL لمتغيرات الدراسة وذلك بالاعتماد على برنامج Eviews10.

تحديد فترات أو فجوات التباطؤ الزمني من أجل تحديد العدد الأمثل لفترات الإبطاء الزمني المناسبة، نستخدم مجموعة من المعايير

-معيار المعلومات لـ (AIC) Akaike Information Criterion)

-معيار المعلومات لـ (Schwarz Information Criterion) (SC).

-معيار المعلومات لـ (HQIC) Hannan & Quinn Information Criterion).

الجدول رقم (4) تحديد العدد الأمثل لفترات الإبطاء

Optimum lag selection VAR Lag Order Selection Criteria

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-544.5623	NA	1.22e+12	39.18302	39.37334	39.24121
1	-493.5031	83.88308	1.01e+11	36.67879	37.63037	36.96970
2	-446.1094	64.31995	1.17e+10	34.43639	36.14922	34.96002
3	-421.5905	26.27029	7.85e+09	33.82789	36.30199	34.58425
4	-378.3958	33.93869*	1.80e+09*	31.88541*	35.12077*	32.87449*

من خلال نتائج الجدول رقم (4) يتضح لنا ان التباطؤ الرابع هو التباطؤ الأنسب لبيانات الدراسة الحالية خلال الفترة من 1984 الي 2016

اختبارات كفاءة النموذج:

أولا الاختبارات الخاصة بسلسلة البواقي:

وبالنظر الى النتائج الخاصة باختبارات سلسلة البواقي للنموذج المقدر والواردة بالجدول رقم (5) يتضح الاتي:

- أن هذه السلسلة تتبع التوزيع الطبيعي، وذلك اعتمادا على قيمة إحصاءة اختبار Jarque Bera Normaltiy test البالغة (0.405544) وهي أكبر من جميع مستويات المعنوية المعتبرة إحصائيا 1% 5% 10% وهو ما يدعوا الى قبول فرض العدم والقاضي بأن هذه السلسلة تتبع التوزيع الطبيعي.
- عدم معاناة هذه السلسلة من مشكلة الارتباط الذاتي Serial correlataion وذلك من عدم معنوية إحصاءة اختبار (Breusch –Godfrey Serial correlation) فهي غير معنوية عند جميع مستويات المعنوية المعتبرة إحصائيا. وهو ما يدعوا الى قبول فرض العدم والقاضي بأن هذه السلسلة لا تعاني من مشكلة الارتباط المتسلسل.
- عدم معاناة هذه السلسلة من مشكلة عدم التجانس Heteroskedaticity أو عدم تجانس التباين الشرطي ARCH effect وذلك لعدم معنوية إحصاءاتي اختباري Breusch pagan. Godfrey test واختبار ARCH وعند جميع مستويات المعنوية المعتبرة.

الجدول رقم (5) اختبارات سلسلة البواقي Residuals

TEST	Statistic Value	Prob
Brusch-Godfery serial correlation LM test No serial correlation at up to 4 lags:Null hypothesis		
F- Statistic	0.313887	0.8628
Obs*R-Square	2.868526	0.5801
Normality test (Jarque Bera) Residual are Normally Distributed:Null hypothesis	0.405544	0.816464
Heteroscedasticity Homoskedasticity:Null hypothesis — Breusch-Pagan-Godfrey Test		
F- Statistic	0.669319	0.7554
Obs*R-Squared	9.764367	0.6366
Scaled explained SS	2.430766	0.9984
ARCH test		
F- Statistic	0.627874	0.6485
Obs*R-Squared	2.802032	0.5915

اختبار أخطاء التوصيف للنموذج:

اختبارRamsey Reset test تم الاعتماد على هذا الاختبار الذي تحدد نتائجه مدى ملائمة أو تصميم النموذج من حيث نوع الشكل الدالي لهذا النموذج وحيث أن نتائجه تشير الى أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ملائمة الشكل الدالي، وبذلك فإن النموذج يعد صحيح، وذلك بدلالة قيمة F التي بلغت قيمتها (2.110514) عند مستوى معنوية

أكبر من 5% والبالغ (0.1478) وبهذا نرفض فرض العدم القاضي بعدم ملائمة النموذج من حيث الشكل الدالي، ونقبل الفرض البديل القاضي بسلامة وصحة النموذج.

الجدول رقم (6)

اختبار أخطاء التوصيف للنموذج Ramsey RESET Test

	Value	df	Prob
F – Statistic	2.110514	(4, 11)	0.1478

الاختبارات الخاصة باستقرار هيكل النموذج: Stability of the model:

من خلال فحص الشكل رقم (2) ولمحتوى على إحصائية CUSUM التي تعبر عن مدى الاستقرار الهيكلي للنموذج على مستوى الحد الثابت والإحصائية CUSUM of Squares والتي تعبر عن مدى الاستقرار الهيكلي للنموذج على مستوى التباين.

يتبين من أن الخطوط الممثلة للإحصائيتين تقع جميعها في الحدود الحرجة عند مستوى 5% وهو ما يؤكد استقرار معلمات النموذج خلال الاختبارات المتكررة.

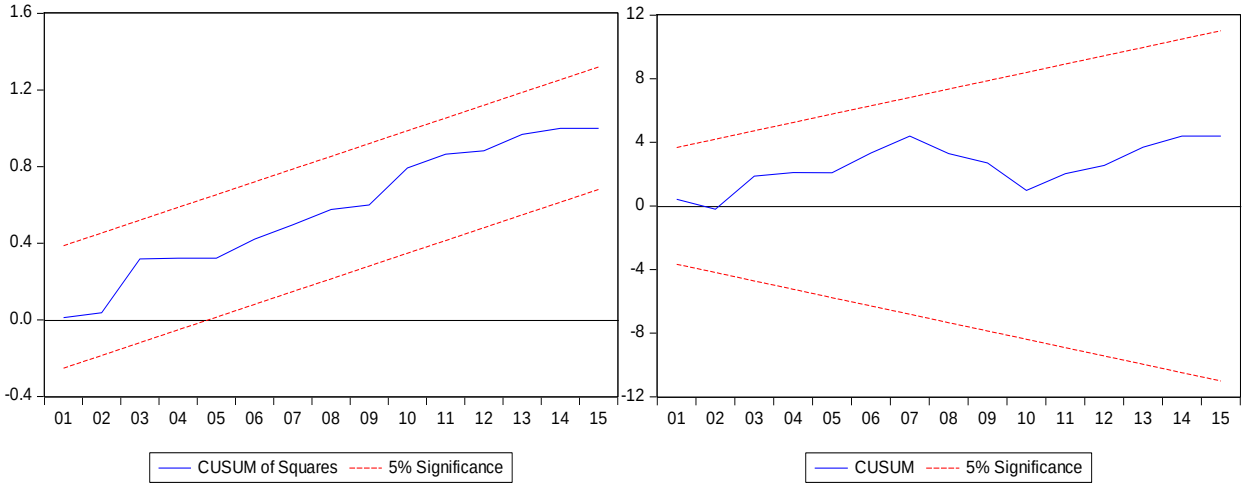

الشكل رقم (2): اختبار استقرار هيكل النموذج وفقا لإحصاءاتي

CUSUM of Squares – CUSUM

التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود

تشير المنتجة الوارد بالجدول رقم (7) والخاص باختبار التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة الى وجود ارتباط بعلاقة توازنية ذات الأجل الطويل (علاقة تكامل مشترك) وهذه العلاقة ذات اتجاه من المتغير المستقل الى المتغير التابع، وهو ما تدل عليه إحصائية الاختبار ذات القيمة (3.360811) حيث إنها أكبر من الحد الأعلى للاختبار I(1) وعند مستويات المعنوية 10%. وهو ما يتيح لنا رفض فرض العدم القائل بعدم وجود علاقة ارتباط توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات ونقبل الفرض البديل القاضي بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

الجدول رقم(7) اختبار التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة Bounds Test

c		Value	K
F-statistic			3.360811
Significance		1(0)	1(1)
10%		2.37	3.2
5%		2.79	3.67
2.5%		3.15	4.08
1%		3.65	4.66

تقدير العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج:

وبما أن المتغير التابع يرتبط بعلاقة توازنية طويلة الأجل بالمتغير المستقل فأن أمر تقدير هذه العلاقة ذو أهمية، وبذلك تشير النتائج الواردة بالجدول رقم (8) والخاصة بتقدير هذه العلاقة بان المتغير المستقل النفقات الادارية LGAE يرتبط بعلاقة موجبة معنوية عند جميع مستويات المعنوية المعتبرة إحصائيا مع المتغير التابع التضخم LCPI، حيث تبين المعلمة الممثلة للمرونة الجزئية للنفقات الادارية اتجاه التضخم أن الزيادة في النفقات الادارية بما نسبته 1% ستؤدى الى زيادة التضخم بما نسبته 0.18%. وكذلك بالنسبة للمتغير المستقل النفقات الاستثمارية LGIE يرتبط بعلاقة موجبة معنوية عند جميع مستويات المعنوية المعتبرة إحصائيا مع المتغير التابع التضخم LCPI، حيث تبين المعلمة الممثلة للمرونة الجزئية للنفقات الاستثمارية اتجاه التضخم أن الزيادة في النفقات الاستثمارية بما نسبته 1% ستؤدى الى زيادة التضخم بما نسبته 426.46%. ونفسه بالنسبة للمتغير المستقل النفقات التحويلية LGTE يرتبط بعلاقة سالبة معنوية عند جميع مستويات المعنوية المعتبرة إحصائيا مع المتغير التابع التضخم LCPI، حيث تبين المعلمة الممثلة للمرونة الجزئية للنفقات التحويلية اتجاه التضخم أن نقصان في النفقات التحويلية بما نسبته 1% ستؤدي الى نقصان التضخم بما نسبته 0.21 - %.

الجدول رقم (8) نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGAE	**0.00181**	**0.00069**	**2.608656**	**0.0198**
LGIE	**4.264618**	**1.65012**	**2.584432**	**0.0207**
LGTE	**-0.002121**	**0.00102**	**-2.08503**	**0.0546**

تحليل ديناميكيات الأجل القصير باستخدام نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد:

تشير نتائج اختبار تصحيح الخطأ غير المقيد UECM والواردة بالجدول رقم (9) الى ان حد تصحيح الخطأ Error correction سالبا ومعنويا عند جميع مستويات المعنوية المعتبرة إحصائيا وهو ما يفي بالشرط الأساس في النموذج لتصوير ديناميكيات الجل القصير فقد بلغت قيمة معلمة تصحيح الخطأ CoinEq(-1) ما قيمته **(-0.834122)** وهو ما يعنى ان تقريبا 83.41% من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في وحدة الزمن سنة ونيف بالنسبة لهذه الدراسة اعتبارا لاعتمادنا السلاسل الزمنية السنوية ، وهو ما يعنى ان العودة الى التوازن ممكنة في ظرف سنة ونيف ،

واعتبارا لمعنوية المتغير المستقل فهذا يدل على قوة إمكانية الاستفادة من هذا النموذج في تقدير العلاقة قصيرة الأجل بين المتغير التابع والمتغير المستقل .

الجدول رقم (9)

تحليل ديناميكيات الأجل القصير باستخدام نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGAE)	0.000183	5.46E-05	3.351147	0.0044
D(LGAE(-1))	-0.001174	0.00025	-4.7445	0.0003
D(LGAE(-2))	-0.000871	0.0002	-4.47433	0.0004
D(LGAE(-3))	-0.000551	0.00015	-3.71033	0.0021
D(LGTE)	0.000328	0.0004	0.827519	0.4209
D(LGTE(-1))	0.000923	0.00052	1.773688	0.0964
D(LGTE(-2))	0.001543	0.00034	4.494499	0.0004
D(LGTE(-3))	0.002756	0.00077	3.560856	0.0028
CointEq(-1)*	-0.834122	0.1808	-4.61358	0.0003

اختبار السببية

أولا: تحديد العدد الأمثل لفترات الإبطاء Optimum Lag selection:

بناء على بيانات الجدول المرفق رقم (4) الذي يبين من خلال النتائج الواردة به والخاصة بتقدير الحد الأمثل لفترات الإبطاء المزمع استخدامها في نموذج Aigmented VAR والمعتمد عليه ايضا في إجراء اختبار السببية Toda and Yamamoto بين متغيرات الدراسة، ولقد تم تحديدها بفترة الإبطاء 4.

ثانيا: العلاقة السببية طويلة المدى بين (النفقات التحويلية – النفقات الإدارية – النفقات الاستثمارية) والتضخم في الاقتصاد الليبي

وفقا لنتائج اختبار تودا وياماتو للسببية، الموضحة بالجدول رقم (10) يمكننا التأكيد على عدم وجود علاقة سببية في الاتجاهين بين متغير الانفاق العام (النفقات التحويلية LGTE ـ النفقات الإدارية LGAE – النفقات الاستثمارية LGIE) ومتغير التضخم LCPI أي أن التغيرات التي تحدث في الانفاق العام لا تفسر التغيرات التي تحدث في متغير التضخم وأن التغيرات التي تحدث في متغير التضخم لا تفسر التغيرات التي تحدث في متغير الانفاق العام.

الجدول رقم (10)

نتيجة اختبار السببية Toda and Yamamoto

Dependent variable: LCPI			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
LGAE	1.896221	5	0.8633
LGIE	1.824843	5	0.8728
LGTE	2.100032	5	0.8351
All	11.33583	15	0.7284

Dependent variable: LGAE			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
LCPI	3.924670	5	0.5603
LGIE	19.44129	5	0.0016
LGTE	8.240677	5	0.1435
All	161.2456	15	0.0000
Dependent variable: LGIE			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
LCPI	3.978675	5	0.5525
LGAE	5.236700	5	0.3877
LGTE	10.11528	5	0.0720
All	26.85618	15	0.0299
Dependent variable: LGTE			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
LCPI	5.257917	5	0.3852
LGAE	10.41677	5	0.0643
LGIE	20.45170	5	0.0010
All	47.16857	15	0.0000

رابعا: - النتائج والتوصيات

أولا: النتائج: -

1- أوضحت نتائج اختبار التكامل المشترك ان المتغير التابع يرتبط بعلاقة توازنية طويلة الأجل بالمتغيرات المستقلة إذ تشير النتائج الخاصة بتقدير هذه العلاقة بان المتغير المستقل النفقات الادارية LGAE يرتبط بعلاقة موجبة معنوية عند جميع مستويات المعنوية المعتبرة إحصائيا مع المتغير التابع التضخم LCPI، حيث تبين المعلمة الممثلة للمرونة الجزئية للنفقات الادارية اتجاه التضخم أن الزيادة في النفقات الادارية بما نسبته 1% ستؤدى الى زيادة التضخم بما نسبته 1.8%. وكذلك بالنسبة للمتغير المستقل النفقات الاستثمارية LGIE يرتبط بعلاقة موجبة معنوية عند جميع مستويات المعنوية المعتبرة إحصائيا مع المتغير التابع التضخم LCPI، حيث تبين المعلمة الممثلة للمرونة الجزئية للنفقات الاستثمارية اتجاه التضخم أن الزيادة في النفقات الاستثمارية بما نسبته 1% ستؤدى الى زيادة التضخم بما نسبته 426.46%. ونفسه بالنسبة للمتغير المستقل النفقات التحويلية LGTE يرتبط بعلاقة سالبة معنوية عند جميع مستويات المعنوية المعتبرة إحصائيا مع المتغير التابع التضخم LCPI، حيث تبين المعلمة الممثلة للمرونة الجزئية للنفقات التحويلية اتجاه التضخم أن نقصان في النفقات التحويلية بما نسبته 1% ستؤدي الى نقصان التضخم بما نسبته - 21.21%.

2- أوضحت نتائج الاختبار ان حد تصحيح الخطأ Error correction سالبا ومعنويا عند جميع مستويات المعنوية المعتبرة إحصائيا وهو ما يفي بالشرط الأساس في النموذج لتصوير ديناميكيات الجل القصير فقد بلغت قيمة معلمة

تصحيح الخطأ (1−)CoinEq ما قيمته (**0.834122**−) وهو ما يعنى ان تقريبا 83.41% من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في وحدة الزمن سنة ونيف بالنسبة لهذه الدراسة اعتبارا لاعتمادنا السلاسل الزمنية السنوية ، وهو ما يعنى ان العودة الى التوازن ممكنة في ظرف سنة ونيف ، واعتبارا لمعنوية المتغير المستقل فهذا يدل على قوة إمكانية الاستفادة من هذا النموذج في تقدير العلاقة قصيرة الأجل بين المتغير التابع والمتغير المستقل .

3- بينت نتائج اختبار العلاقة السببية بأسلوب .Toda and Yamamoto (1995) عدم وجود علاقة سببية في الاتجاهين بين متغير الانفاق العام (النفقات التحويلية LGTE ـ النفقات الإدارية LGAE – النفقات الاستثمارية LGIE) ومتغير التضخم LCPI أي أن التغيرات التي تحدث في الانفاق العام لا تفسر التغيرات التي تحدث في متغير التضخم وأن التغيرات التي تحدث في متغير التضخم لا تفسر التغيرات التي تحدث في متغير الانفاق العام.

5- اوضحت نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لكلا النموذجين الأول والثاني أن سلسلة البواقي للنموذج المقدر Augmented VAR model تتوزع توزيعا طبيعيا فلقد بلغت القيمة الاحتمالية لإحصاءة Jarque – Bera Normaltiy test قيمة تفوق جميع مستويات المعنوية المعتبرة إحصائيا.

6- يتضح نتائج اختبار VAR Residual serial correlation LM test والمستخدم للكشف عن مشكلة الارتباط المتسلسل المعادلات ضمن نموذج VAR المعدل لكلا النموذجين الأول والثاني أن النموذج لا يعاني من المشكلة المستكشف عنها حيث كانت القيمة الاحتمالية لإحصاء الاختبار غير معنوية لأغلب مستويات المعنوية المعتبرة إحصائيا.

7-توضح نتائج اختبار عدم تجانس التباين لكلا النموذجين الأول والثاني يتضح أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين وذلك بمرجعية عدم معنوية إحصاء الاختبار.

ثانيا: التوصيات

1- العمل على تحفيز القطاع الإنتاجي الوطني بغرض زيادة مرونته، كدعم القطاع الزراعي، الصناعي، السياحي ...الخ من أجل تقليل تأثير العوامل الخارجية المتمثلة خاصة في تذبذبات أسعار النفط على التوازنات في الاقتصاد الكلي، إضافة إلى تشجيع تكوين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يزيد من مساهمتها في الناتج المحلي الخام.

2- القيام بمراجعة شاملة ودقيقة لنظام الدعم بكافة انواعه، باعتبار أنه يستهلك جانبا كبيرا من النفقات العامة، حيث يقدم الدعم بشكله الحالي لجميع المستهلكين دون مراعاة مستوى دخولهم، وهو ما يعارض ما يعارض سياسة الحماية الاجتماعية.

3- ضرورة مراجعة السياسات المالية والنقدية، بما يكفل ترشيد الانفاق العام لاسيما الاستهلاكي، وتقليص العرض النقدي بما يتلائم مع حجم المعروض السلعي لكبح جماح التضخم

4- ضرورة ربط أي زيادة في المرتبات بالزيادة في الإنتاجية تجنبا الي زيادة في تكاليف الإنتاج، والتي تنعكس في النهاية في صورة ارتفاع في مستويات الأسعار.

5- الحد من أي زيادات في الرواتب خلال المدى القصير، لأنه سيدعم أكثر فائض الطلب المحلي، وبالتالي زيادة الضغوطات التضخمية في الاقتصاد.

6- ضرورة قيام الحكومة باتخاذ الإجراءات التي من شأنها مواجهة الفساد المالي والإداري لكونها ذات تأثير واضح في ارتفاع مستويات الأسعار.

7- العمل على التحكم في سياسة الإنفاق الحكومي بما يكفل تحقيق الأهداف المرجوة، وذلك عادة توجيهها نحو القطاعات المنتجة قصد تنشيط العرض.

قائمة المراجع

1- أحمد زهير شامية، النقود والمصارف، دار زهران للنشر، عمان، الأردن،1993.

2- احمد محمد احمد أبو طه، التضخم النقدي، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر ،2012.

3- الجبوري، الزاملي، بتول مطر، دعاء محمد، 2014 دور الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2012)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16 العدد 1.

4- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 2008

5- بن عيسى أمينة، العلاقة بين النقود والاسعار دراسة قياسية في الجزائر-تونس-المغرب، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، بنوك ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان ،2014-2015.

6- بودخدخ كريم، أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2001-2009) رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009-2010.

7- حمادي خديجة، علاقة التضخم بالأجور في الجزائر خلال الفترة (1975-2005) دراسة قياسية اقتصادية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ،2008-2009.

8- خصاونة محمد، المالية العامة النظرية والتطبيق، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ،2014.

9- زينب عوض الله وأسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان ،2003.

10-سعيد سامي الحلاق ومحمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري، العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

11-طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ،1999.

12-علي لطفي، المالية العامة، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر ،1995.

13-غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شبا ب الجامعة، الإسكندرية، مصر،2000 .

14-فرات محمد سليمان، سياسة الإنفاق العام وأثره في النمو الاقتصادي في سوريا (2000-2010)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا ،2015.

15- قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
16- محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 4، 2010.
17-محمد مروان السمان ومحمد ظافر محبك، واحمد زهير شامية، مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ،2008.
18- معط الله آمال، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2012)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان،2014-2015.
19- ناويس أسماء، أثر سياسة الانفاق العام على التضخم في الجزائر للفترة 1990-2011، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف،2013 -2014.

20- Ali Mokhtar Omar, the evolution of public expenditure policy in the context of globalization, Algeria case 1999-2014, thesis presented to obtain the degree of: Doctor of economic sciences, the university Tlemcen, 2013-2014.
21- YVES BERNARD and others, Economic and Financial Dictionary, edition of Seuil, Paris, 1975.
22- Wardhani, Rossieta, Martani, Ratna, Hilda, Dwi ,2017, Good governance and the impact of government spending on performance of local government in Indonesia, Int. J. Public Sector Performance Management, Vol. 3, No. 1, 2017